

مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢  
بتعديل المادة رقم (٨١) من قانون التجارة  
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين .  
بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ بإصدار قانون التجارة والمعدل  
بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩١ ،  
وبناءً على عرض وزير التجارة والزراعة ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالقانون الآتي :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (٨١) من قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩١ النص الآتي :  
«مادة (٨١) :

- ١ - تستحق الفوائد عن التأخير في الوفاء بالديون التجارية بمجرد استحقاقها ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك .
- ٢ - ولا يجوز في أي حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من مبلغ الدين الذي حُسبت عليه الفوائد ، وذلك في حالات الديون التي لا تتجاوز فترة سدادها سبع سنوات . وكل اتفاق على خلاف ذلك يعد باطلاً .
- ٣ - ولا يسرى حكم الفقرة (٢) على فوائد الديون التي تُستحق عن المعاملات التي تعقد بالعملة الاجنبية .
- ٤ - وللدائن حق المطالبة بتعويض تكميلي يضاف الى فوائد التأخير دون حاجة الى إثبات أن الضرر الذي يجاوز هذه الفوائد قد تسبب فيه المدين بغش أو خطأ جسيم» .

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين  
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :

بتاريخ : ٣٠ رجب ١٤١٢هـ

الموافق : ٣ فبراير ١٩٩٢م